



دولة فلسطين

مجلس القضاء الأعلى

التقرير السنوي التاسع

٢٠١٣ و ٢٠١٤

”الملخص التنفيذي“

رام الله - فلسطين

بدعم من البرنامج المشترك UNDP/UN Women: العدالة والامن





فخامة الأخ الرئيس محمود عباس "أبو مازن" حفظه الله
رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية،
تحية الوطن والبناء،،

تهديكم السلطة القضائية أطيب التحيات، ونتمنى لسيادتكم دوام الصحة والعافية، كما نرفع لسيادتكم التقرير السنوي التاسع للسلطة القضائية، والذي يسلط الضوء على أبرز مفاصل التغيير في أداء السلطة القضائية خلال العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤. ويتضح من خلال مؤشرات أداء المحاكم أن القضاء الفلسطيني حقق نهوضاً مميزاً في العام ٢٠١٤ برغم التحديات الكبيرة التي تواجه عمله، والمتمثلة باستمرار الاحتلال ونقص السيادة على الأرض، وأثار ذلك سيادة القانون، لكننا بدعم فخامتكم ورفدكم الجهاز القضائي بالقضاة رغم محدودية الإمكانيات المتوفرة واستجابتكم للاحتياجات التشريعية، وبالجهود المبذولة من كافة العاملين في السلطة القضائية استطعنا مواجهة التحدي ورفع نسبة المفصول من القضايا مقارنة بالوارد المتزايد منها.

وإضافة إلى الإنجاز الكمي فقد ركز مجلس القضاء الأعلى جهوده في رفع جودة الخدمات القضائية المقدمة للجمهور من خلال زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة من جهة ومن جهة أخرى عملنا على تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة المنسجمة والاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها دولة فلسطين والهادفة إلى تطوير منظومة قوانين حقوق الإنسان.

لقد عمل مجلس القضاء الأعلى على إعادة هيكلة العمل الإداري والتنظيمي للمحاكم المختلفة والإدارات التابعة للسلطة القضائية وفق قواعد الإنتاجية والشفافية وتعزيز نظم الرقابة التي تصب في تحقيق أفضل المخرجات بأقل التكاليف الممكنة، وتشير نتائج هذا التقرير إلى الارتفاع في نسبة القضايا الواردة إلى مختلف درجات المحاكم النظامية، والذي واكبه ارتفاع في نسبة المفصول (المحكوم) مما يعطي مؤشراً على التطور في فعالية الجهاز القضائي، وازدياد الثقة العامة بالمؤسسات القضائية وجهات حفظ النظام وتعزيز مبدأ سيادة القانون، كما تعطي هذه الأرقام مؤشراً على انخفاض دور القضاء الموازي والأساليب غير القانونية في حل النزاعات، كما يشكل هذا الازدياد تحدياً إضافياً يتطلب المزيد من الجهد والطاقات البشرية واللوجستية لمواجهته.

لقد حرص مجلس القضاء الأعلى على تعزيز التكامل بين سلطات الدولة الفلسطينية لرفع مستوى الأداء القضائي بما يخدم المشروع الوطني والمواطن ويحقق استقلال القضاء، مُدركين للمسؤولية التي تتحملها السلطة القضائية في صون الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، وتحقيق الردع العام والخاص، والحفاظ على المراكز القانونية وحماية النظام العام، آمليين من الله عز وجل أن يتحقق أملنا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة وعاصمتها القدس الشريف بإذن الله.

دمتم ذخراً لفلسطين أرضاً وشعباً وقضية
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

القاضي علي مهنا
رئيس المحكمة العليا
رئيس مجلس القضاء الأعلى



معالي القاضي علي مهنا يؤدي اليمين الدستوري أمام
فخامة الرئيس محمود عباس

شكر وتقدير

بداية أود الإشارة إلى أن ما تحقق من إنجازات ونجاحات هو نتاج عمل جماعي وتراكم خبرات أسهم العديدون فيه. لكل هؤلاء أهدي تحياتي، وأعبر لهم عن عظيم الشكر، مؤكداً لهم جميعاً أنه ما زال أماننا العمل الكثير، وأنكم شركاء في الصرح القضائي الذي نسعى سوياً ونطمح في بنائه وتنميته وتطويره حتى نجعل منه أنموذجاً يليق بفلسطين شعباً وقضية.

وباسمي وباسم مجلس القضاء الأعلى والسادة أصحاب الشرف القضاة وموظفي السلطة القضائية، نتوجه بالشكر والتقدير إلى الشركاء الإستراتيجيين كافة على: المستويين الوطني والدولي، والجهات المانحة، والاستشاريين، الذين قدموا وما زالوا يقدمون الكثير من الدعم والمساندة المادية والعلمية؛ مؤكداً على أن شركائنا راسخة ومستمرة. كما أتوجه بالشكر لكافة الزملاء القضاة والموظفين في السلطة القضائية على ما بذلوه من جهد من أجل تحقيق خطوات إلى الأمام على طريق الاستجابة للاحتياج الفلسطيني. والله ولي التوفيق، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

وتفضلوا بقبول فائق احترامي وشكري وتقديري،،،

القاضي علي مهنا
رئيس المحكمة العليا
رئيس مجلس القضاء الأعلى

الملخص

أخذت السلطة القضائية في فلسطين على نفسها إصدار تقارير سنوية تبين إلى ما الت إليه المنظومة القضائية، وذلك من خلال رصد حالة أعمال المحاكم النظامية بكل أنواعها ودرجاتها في محافظات الوطن كافة، ورصد أداء الدوائر الإدارية المساندة. وقد اعتمدت التقارير المتعاقبة على استقراء ما يتم تنفيذه وقياسه بالأهداف الاستراتيجية وخطط وبرامج قطاع العدالة والسلطة القضائية على وجه التحديد كونها المكون الأهم لهذا القطاع، وراعية وحامية الحقوق وضمان تطبيق سيادة القانون، وكفالة المساواة والعدالة للجميع. وإن مجلس القضاء الأعلى هو الهيئة القضائية العليا التي تمثل السلطة القضائية الفلسطينية، وبشكل الضمانة الأساسية لاستقلال السلطة، حيث ينأى به الإشراف الإداري على الجهاز القضائي. وقد أنشئ المجلس بموجب أحكام قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢.

وقد جاء التقرير التاسع الصادر عن مجلس القضاء الأعلى في ثلاثة أقسام؛ كل قسم يشمل عدة عناوين وفصول تتطرق إلى إنجازات السلطة القضائية في مجالات البنية الإدارية والقانونية، حيث جرى تناول الأوضاع التنظيمية والوظيفية للإدارات كافة من حيث الكفاءة والقدرة على إنجاز المهام سواء كانت متعلقة بتأهيل وتعيين الكوادر، أو تعزيز المساءلة والرقابة، أو البنية التحتية وعمليات التحديث. كما أن هذا التقرير تميز عن التقارير السابقة في أكثر من جانب؛ فهو غطى العامين السابقين ٢٠١٣ - ٢٠١٤، واحتوى كل فصل على مجموعة عناوين تشمل تمهيد وخلفية عن الموضوع، ومن ثم تحديد الأهداف لتشكل حالة من المرجعية المعيارية عند الوصول إلى الإنجازات؛ وعناوين تتعلق بالتحديات، والاستنتاجات، والاقتراحات وأخيراً الرؤية المستقبلية. وكما سيلاحظ القارئ أنه تم إجراء بعض التعديلات على الهيكلية الإدارية لمجلس القضاء الأعلى مثل إلغاء بعض الإدارات ودمج أخرى مثلما كان من قرار معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي علي مهنا بإلغاء دائرتين هما مركز الأبحاث، ودائرة التدريب القضائي لتفادي تكرار العمل والمهام، والحد من هدر المال والوقت والجهد والاستفادة من الكادر البشري المؤهل وإلحاق إدارة المحاكم بمكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى حتى يتسنى للقضاة التفرغ للعمل القضائي وليس للعمل الإداري.

وانسجاماً مع هذه الروح الجديدة قام معالي القاضي علي مهنا منذ استلامه رئاسة المجلس بمتابعة العمل في المحاكم ميدانياً، والاطلاع على احتياجات المحاكم اللوجستية والمادية والمعنوية من خلال زيارات دورية للمحاكم النظامية، حيث قام بزيارات ميدانية متكررة شملت كافة المحاكم.

تناول **القسم الأول** في تقرير العامين ٢٠١٣ - ٢٠١٤ بالشرح والتحليل لأعمال وأداء إدارات مجلس القضاء الأعلى باعتماد عناوين فرعية محددة كما أشرنا سابقاً، وذلك لإعطاء القارئ صورة شاملة عن فحوى عمل هذه الإدارات ومرجعيتها وأهدافها وإنجازاتها وأبرز التحديات والخطط المستقبلية.

من هنا تم الابتداء بالمشروعية، والرسالة، والأهداف، والاختصاصات للمجلس باعتباره الهيئة القضائية العليا التي تمثل السلطة القضائية الفلسطينية، ويشكل الضمانة الأساسية لاستقلال السلطة، ويناط فيه الإشراف الإداري على الجهاز القضائي وذلك استناداً إلى أحكام قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢.

و تطرق التقرير إلى دائرة الأمانة العامة المرتبطة مباشرة مع رئيس مجلس القضاء الأعلى، والتي منذ إنشائها وهي تشهد تطوراً كبيراً في المجال الإداري والفني والمهني في تطبيق أهدافها التي تندرج في إطار تقديم الدعم الإداري واللوجستي لمكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى، بالإضافة إلى دورها في تسيير أمور القضاة وشؤونهم من خلال دائرتين هما: دائرة شؤون دعم المجلس؛ ودائرة شؤون القضاة والأقسام التابعة لهما.

وقد حققت الأمانة العامة في الآونة الأخيرة نقلة نوعية من الناحيتين المهنية والإدارية في إدارة شؤون المجلس والقضاة، ويعزى السبب في ذلك إلى التطور الكمي والنوعي للطاقتين الإداريتين العاملةتين فيها منذ إنشائها وحتى الآن، فقد تم مؤخراً استحداث قسم الشكاوى في الأمانة العامة ليكون حلقة الوصل بين المواطنين وإدارة المجلس لتسهيل عملية متابعة الشكاوى الواردة للمجلس والرد عليها وفق القانون والآليات المعمول فيها. وقد بلغ عدد الشكاوى منذ تفعيل القسم أي منذ عام ٢٠١١-٢٠١٤ (٥٦٤) شكوى، كما أنجزت الأمانة تعديل نموذج الشكاوى المعتمد منذ سنة ٢٠١١ وتحميله على الموقع الإلكتروني لمجلس القضاء الأعلى، وتنظيم الآلية مع الجهات المختصة بشكل مباشر للتعجيل في البت بالشكاوى، ومتابعة الشكاوى عن طريق الفاكس والبريد الإلكتروني والاتصال الهاتفي المتكرر، لتخفيف العبء عن المواطن، مع شرح آلية تقديم الشكاوى وردودها.

وتمثلت الرؤية المستقبلية للأمانة العامة في استمرار تطوير مهارات الطاقم الإداري، وتحديث كامل وشامل لبيانات السادة القضاة الشخصية وزيادة التواصل مع الدوائر الأخرى لتحسين إنجاز المعاملات وإدراج قسم الشكاوى في الهيكلية كدائرة ذات اختصاص مع تحديد تبعيتها وإعداد برنامج خاص بالشكاوى وأرشفتها إلكترونياً وربطها مع دائرتي التفتيش القضائي والرقابة والجودة.

أما المكتب الفني والذي نصت المادة (٩) من قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢، والمادة (٢٦) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٥) لسنة ٢٠٠١ واللائحة التنفيذية رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ على إنشائه وحددت المادتين المذكورتين على أن يختص المكتب باستخلاص المبادئ القانونية التي تصدر عن المحكمة العليا وتبويبها ونشرها وإعداد الأبحاث والآراء والدراسات القانونية اللازمة، وإعداد البحوث القانونية اللازمة بناء على طلب رئيس المحكمة أو إحدى دوائر المحكمة العليا، وإعداد مشاريع اللوائح التنفيذية لقانون السلطة القضائية وتقديمها للمجلس للتصديق عليها حسب الأصول وعقد الندوات، والدورات التدريبية، والمؤتمرات القانونية، في الداخل والخارج، وما يستتبع ذلك من تنسيق مع الجهات المختصة وتلقي ما يرد من منح تعليمية، وعرضها على رئيس المجلس للنظر فيما يتبع بشأنها.



وبناء عليه فقد بدأ المكتب بجمع كافة الأحكام التي أصدرتها المحكمة العليا منذ نشأتها عام ٢٠٠٢ والمنعقدة في رام الله وغزة. ووضع المكتب الفني جميع الأحكام القضائية الصادرة عن المحكمة العليا في متناول السادة القضاة والمهتمين بالقانون من خلال صفحة المقتفي الإلكترونية عملاً بمذكرة التفاهم الموقعة بين رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس جامعة بيرزيت، وتم ربط هذه القاعدة مع برنامج ميزان (٢) وبإمكان السادة القضاة وحين النظر بأية قضية الوصول إلى الأحكام القضائية والتشريعات ذات العلاقة بكل سهولة. وقد حقق المكتب العديد من الإنجازات كنشر كتب المبادئ القانونية وإنجاز عملية النشر الإلكتروني، كما يقوم قسم البحوث والإحصاء في المكتب الفني على عمل الجداول الدورية والشهرية والسنوية بناءً على الكشف الواردة من المحاكم، حيث نلاحظ أن العام ٢٠١٤ شهد ارتفاعاً في عدد الجداول وصلت إلى (٦٨) جدولاً وكذلك في عدد التقارير بواقع ٦٧ تقريراً عام ٢٠١٤ مقارنة بـ ٦٢ تقريراً عام ٢٠١٣؛ ونسب الفصل للوارد والمفصول والمدور من القضايا. ويعمل المكتب الفني بالتعاون مع دائرة التخطيط على إنشاء مكاتب قانونية في كل محكمة وقد قام المكتب بإعداد واختيار قوائم الكتب لجميع المكاتب التابعة لمجلس القضاء الأعلى، حيث يتولى المكتب الفني الإشراف على جميع المكاتب القانونية التابعة للمجلس ومتابعة عطاء المكاتب لغايات تزويد المكاتب بكتب جديدة.

كما تطرق التقرير إلى **دائرة التفتيش القضائي** والتي تعمل على ضبط الأداء المسلكي والمهني للقضاة وتقييم أدائهم، حيث قامت الدائرة بالعديد من الزيارات الدورية بلغت في العامين ٢٠١٣، (٧٤)، وفي العام ٢٠١٤ تم التحقيق في (١٤٢) قضية والفصل في (١٠٦) قضايا، وتراوح الفصل بين حفظ الأوراق والتوصية بالإحالة للملاحقة التأديبية وإشعار القضاة بالملاحظات على إجراءاتهم أثناء سير الدعوى. وتخطط الدائرة في العام ٢٠١٥ إلى إنجاز أعمال التقييم لكافة القضاة الخاضعين للتقييم في الدولة على أن يكون ذلك سنوياً بدلاً من مرة واحدة كل سنتين.

كما غطى التقرير نشاطات مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى، وتعتبر هذه المرحلة هامة لما تم فيها من إنجازات على صعيد إدارات مجلس القضاء من ناحية، والعلاقة مع الشركاء المحليين والدوليين من ناحية أخرى. وقد جاء ذلك كله من خلال خطوات ممنهجة هدفت إلى الارتقاء بأداء السلطة القضائية وتفعيل الإدارات، وتطوير العلاقة مع الشركاء. ومن ذلك تفعيل عمل وإمكانيات الدوائر بإلغاء دائرة التدريب القضائي ومركز الأبحاث والدراسات القضائية، وعقد اجتماع مع دائرة التخطيط لمناقشة عمل الدائرة ووضع التصورات حول مجلس القضاء المستقبلية من حيث التمويل والخطط، ومناقشة بنود خطة قطاع العدالة. وإحداث تطورات في الشأن القضائي جرى تعيين أمين عام جديد وأمين عام مساعد لمجلس القضاء الأعلى وتعيين خمسة عشر قاضياً جديداً للصلح من خريجي المعهد القضائي الفلسطيني وإعلان مسابقة قضائية لاختيار عشرة متسابقين لإشغال وظيفة قاضي صلح، وإعلان التشكيلة القضائية ٢٠١٤/٢٠١٥ وإعلان مجلس القضاء الأعلى وبصورة استثنائية لمن يرغب من أعضاء النيابة العامة الانتقال للقضاء في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) بوظيفة قاضي صلح.

ولتطوير البنية التحتية وتحسين بيئة التقاضي تابع معاليه مشروعي محاكم طولكرم والخليل وعقد الاجتماعات مع الشركاء المحليين والدوليين. كما وعقد لقاء مع جمعية البنوك في فلسطين، حيث جاء اللقاء في إطار التشاور والتكامل بين السلطة القضائية والقطاعات الأخرى للاستجابة لاحتياجاتهم من جانب، وتطوير الأداء القضائي من جانب آخر، وخلص اللقاء إلى التوصية بتخصيص هيئة قضائية متخصصة في قضايا البنوك. وعقد لقاء مع اتحاد شركات التأمين، بهدف مناقشة ماهية احتياج القطاع الخاص لتطوير الأداء القضائي وتعزيز مناحات الاستثمار والتطور الاقتصادي في فلسطين. ومنذ تولي سعادة المستشار علي مهنا القضاء الأعلى تم عقد (١٧) جلسة مجلس قضائي. **وعمل على تطوير خدمات الجمهور بافتتاح التحديثات الجديدة لأفلام وصندوق محكمة بيت لحم وافتتاح صندوق محكمة رام الله الذي تم تحديثه بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية وبحث خطة عمل العام ٢٠١٥ بالتعاون مع نائب مدير برنامج الوصول للعدالة وسيادة القانون المنفذ من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).**

وحرص معاليه على إنجاز التدريبات القضائية والتي تمت خلال العام ٢٠١٤ وشملت نوعين من التدريبات؛ الأول يتعلق بالدورات التي عقدت داخل فلسطين (تدريبات داخلية)، والثاني ما عقد خارج فلسطين (تدريبات خارجية).

وتم عقد اجتماعات دورية مع مؤسسات شريكة مع رئيس المجلس، منها مع رئيس الجهاز المركزي للإحصاء؛ بهدف تعزيز الشراكة في نطاق المعلومات الإحصائية الخاصة بالسلطة القضائية، وكذلك سلسلة اجتماعات تمت بين دولة رئيس مجلس الوزراء، ومعاليه للمتابعة والتواصل فيما يخص احتياجات السلطتين التنفيذية والقضائية وتعزيز العلاقة التكاملية بينهما. وكذلك عقد لقاء مع المؤسسة القانونية الدولية من أجل التحضير لتوقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين وسلسلة لقاءات مع ضيوف دوليين مثل؛ مسؤولو الطب العدلي في مصر، وممثل لجنة الرباعية الدولية، وخبير الإعلام القضائي Mike Wicksteed. وقد استمر معاليه بلقاءات متعددة من أجل تبادل الخبرات مع نظم قضائية ودولية وشركاء فاعلون كزيارة المملكة الأردنية، وزيارة لبنان لحضور (مؤتمر المجلس الدستوري في بيروت) **والمشاركة في مناسبات تعزز العلاقات الخارجية كالمشاركة في الاحتفال بعيد ميلاد الملكة إليزابيث والمشاركة في حفل ذكرى استقلال الولايات المتحدة الأمريكية.** ويعتبر مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى الحلقة الأولى في تنظيم العمل وتقديم كامل الدعم الإداري لمعاليه.

أما فيما يتعلق بدائرة **العلاقات العامة والإعلام،** فقد أشار التقرير إلى مركز الإعلام القضائي باعتباره وسيلة تفاعلية بين السلطة القضائية والجمهور ممثلاً بالأفراد والمؤسسات المجتمعية والإعلامية ويرتكز دوره على نحو رئيسي في تطوير قنوات الاتصال والتواصل مع الجمهور، وإيصال رسالة مجلس القضاء الأعلى من خلال وسائل الإعلام المختلفة ومن خلال ما ينسقه من دورات ولقاءات بالتعاون مع الدوائر الأخرى في مجلس القضاء الأعلى، وتأسيس شراكات عديدة ومختلفة ساهمت على نحو كبير في تطوير رؤية السلطة القضائية، وتحديد الأولويات وفقاً للاحتياجات.



ووفقاً لما ورد في الخطة الإستراتيجية للسنوات ٢٠١١-٢٠١٣، فقد تمحورت أهداف **المركز الإعلامي القضائي** خلال العام ٢٠١٣ على اعتماد وإعداد متحدثين إعلاميين من الجسم القضائي، وتعزيز علاقات التنسيق مع المؤسسات الأهلية والحقوقية والأكاديمية، والتغذية الدورية لصفحة المجلس الإلكترونية العربية والإنجليزية بشكل متواصل بالمعلومات وأخبار المجلس، وبالتزامن مع تولي معالي القاضي علي مهنا منصبه واصل المركز الإعلامي خلال النصف الأول من العام ٢٠١٤ العمل ضمن المحاور المعتمدة خلال العام ٢٠١٣، ليقوم بعد ذلك بالتركيز على الرؤية الجديدة للسلطة القضائية، ممثلة بالتطورات التي يجريها لضمان الوصول للعدالة كحق للمواطن، وفق العلاقة التكاملية وتعزيز الشراكة ما بين النيابة والمحامين والشرطة والضابطة العدلية والقضاء، وعصرنة رزمة القوانين القضائية، وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني دون المساس باستقلال القضاء، وتعزيز دور أدوات التكنولوجيا الحديثة في إدارة الدعوى، والعمل على اعتماد آليات جديدة للتبليغ، ورفع الكادر القضائي بكادر وظيفي عالي التأهيل.

وفيما يتعلق **بالعلاقات العامة** والتي تعتبر العلامة المميزة في مجال التواصل المجتمعي مع الأفراد والمؤسسات ذات العلاقة بما يخدم رؤية وأهداف المجلس، حيث تعمل على تخصيص جهودها من أجل الارتقاء بمهامها الحالية والمستقبلية.

أشار التقرير كذلك إلى أهم الإنجازات في مجال التواصل مع مؤسسات علمية عربية من أجل الحصول على اصداراتهم بما يخص الشأن القانوني، بالإضافة إلى مهام التواصل مع الدوائر والإدارات المختلفة لتنسيق الفعاليات، وكذلك التركيز على العديد من النشاطات من أجل زيادة فعالية التواصل الخارجي مع الشركاء المحليين والخارجين من أجل إيجاد سبل التعاون من ناحية، وإيصال رسالة المجلس من ناحية أخرى.

وأستعرض التقرير في **القسم الثاني** أهم أعمال **دوائر إدارة المحاكم**، حيث تتلخص في تطبيق القوانين والسياسات الإدارية المعمول بها في السلطة القضائية؛ كمتابعة الإجازات، وملفات الموظفين، والدوام الرسمي، ومتابعة الأمور المالية والإدارية المتعلقة بجميع الموظفين في الإدارات والمحاكم، وإتمام أعمال الصيانة للأجهزة الإلكترونية والبرمجيات وأبنية المحاكم، وانسجاماً والتطورات التي يسعى معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى إلى إحداثها لتعزيز القضاء، فقد ارتأى في حزيران ٢٠١٤ أن تدار إدارة المحاكم من قبل معاليه حتى يتسنى للقضاة التفرغ للعمل القضائي وليس للعمل الإداري. وتضم إدارة المحاكم العديد من الدوائر المنطوية تحت الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية والتي تتمثل في:

دائرة الشؤون الإدارية، حيث استعرض التقرير السنوي الخاص بالدائرة للعامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ إنجازات الدائرة التي تم تنفيذها من خلال أقسامها الثلاث: قسم شؤون الموظفين وقسم الرواتب والتعيينات وقسم الخدمات الإدارية، ويتناول كذلك أهم الأهداف التي تسعى كل قسم من أقسام الدائرة إلى تنفيذها خلال العام ٢٠١٣، وأهداف الدائرة وإنجازاتها خلال العام ٢٠١٤. ويتناول التقرير أيضاً أهم الإشكاليات والمعوقات والتحديات التي واجهت الدائرة خلال العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، ويستعرض التقرير الاقتراحات والأهداف المستقبلية التي تسعى الدائرة إلى إنجازها خلال العام ٢٠١٥.

وعند تناول التقرير لأعمال **دائرة الشؤون المالية** فقد لوحظ أن موازنة مجلس القضاء الأعلى للسنة المالية ٢٠١٤ بلغت (١١,٢٥٠,٠٠٠) شيكل بزيادة عن العام الفائت بمقدار (٢٥٠,٠٠٠) شيكل، كما لوحظ كذلك أن الدائرة تمكنت من تجهيز وانجاز المعاملات المالية كافة ودون تأخير في حال ورودها إلى الدائرة المالية والتواصل مع المستفيدين من أجل استكمال المعاملات المالية التي بحاجة إلى متابعة وتدقيق ومتابعة عمل صناديق النثرية الموجودة لدى المحاكم ومتابعة النواقص لدى الصناديق وإعداد المطالبات المالية لاستعادة السلف، كما وتم متابعة الأمور المالية مع البنوك ووزارة المالية وذلك من أجل تفادي وجود عواقب للسنة المالية القادمة، كما تم أرشفة جميع المعاملات التي أنجزت على برنامج بيسان وأرسلت للبنك للصرف للمستفيدين.

وقد أشار التقرير إلى أن دائرة اللوازم والمخازن التي تعتبر شرياناً حيوياً وهاماً لتغطية الاحتياجات الرئيسية للمحاكم والإدارات القضائية بكافة المتطلبات اللازمة لضمان حسن سير العمل، صمم لها برنامج يلبي متطلبات واحتياجات الدائرة ويعمل على ربطها مع المحاكم ودوائر المجلس بحيث تتمكن تلك الجهات من إرسال طلبات اللوازم عبر شبكة المجلس.

أما دائرة الرقابة والجودة والتي تقوم بعمل الزيارات الرقابية الإدارية لدوائر المحاكم كافة فإنها تعتبر من الدوائر الهامة والأساسية في مجلس القضاء الأعلى، حيث يقوم موظفو الدائرة بزيارة المحاكم وتدقيق الأعمال الإدارية لكافة الدوائر وإعلام رئيس المحكمة بالإيجابيات والسلبيات التي تم ملاحظتها، ورفع تقرير لمعالي رئيس المجلس بكافة الملاحظات الإدارية الخاصة بأعمال دوائر المحكمة، وتضمينها بالتوصيات اللازمة والضرورية لغاية تلافي الأخطاء وتعزيز الإيجابيات. وقد أنجزت الدائرة خلال العام الماضي كافة التحقيقات الإدارية المحالة من مجلس القضاء الأعلى إلى الدائرة ورفع التوصيات بشأنها إلى الجهات المختصة. وقد وضعت الدائرة ضمن خطتها ورؤيتها المستقبلية تصويب جميع الأخطاء الإدارية في المحاكم حال وجودها وإحاطة معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى بكافة المخالفات الإدارية حال وجودها وآلية تصويبها.

وتناول التقرير بالشرح والتحليل أعمال **وحدة التخطيط وإدارة المشاريع** باعتبارها أداة تطوير مؤسسي وتضطلع بمهام دعم وإسناد مجلس القضاء الأعلى في مجالات رسم وتنفيذ الخطة الإستراتيجية قصيرة المدى المتناغمة مع خطة قطاع العدالة الإستراتيجية، والخطة الوطنية للسلطة الفلسطينية، ومتابعة وتقييم الخطة الإستراتيجية. وقد شهد العام ٢٠١٤ العديد من النشاطات والإنجازات والمتابعات مع المانحين في مجال البنية التحتية وتأهيل الكوادر وتطوير العمل.

فعلى صعيد التخطيط الاستراتيجي، تم دراسة ومناقشة الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٤ - ٢٠١٧، ووضع الملاحظات المتعلقة بالقضاء والبرامج التطويرية لتلك الفترة. كما وتم العمل من خلال اللجنة المكلفة بتطوير الهيكل التنظيمي للمجلس على دراسة الاحتياجات الإدارية وتطوير رؤية مستقبلية لتنظيم العمل الإداري في السلطة



القضائية بما يلبي طموحات موظفي السلطة القضائية ويضمن الكفاءة في العمل سواءً كان في المحاكم أو الإدارات، ويتم حالياً العمل على اعتمادها بالشكل النهائي لإقرارها من الجهات الرسمية المختصة.

وضمن أولويات وتوجيهات معالي رئيس المجلس، واستناداً إلى الخطة الإستراتيجية لقطاع العدالة وسياساتها التنفيذية، ومن خلال عمل اللجنة المكلفة بتطوير الخطة التنفيذية لمجلس القضاء الأعلى، تم إنجاز خطة المجلس لعام ٢٠١٥. بالإضافة إلى ذلك، وضمن فريق إعداد الموازنة السنوية الخاصة بمجلس القضاء الأعلى لعام ٢٠١٥، تم إنجاز كافة البرامج الإستراتيجية والأهداف والغايات الخاصة بنماذج الموازنة، حيث تم مناقشتها وتبنيها مع وزارة المالية.

كما وتم إنجاز دراسة لإمكانية فتح محكمة صلح في منطقة شمال غرب القدس، وذلك ضمن توجه رئيس مجلس القضاء الأعلى للعمل على اللامركزية في تقديم خدمات التقاضي وتسهيل وصول المواطنين إلى خدمات المحاكم.

وفي مجال البنية التحتية، وضمن خطة مجلس القضاء الأعلى فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية في مباني المحاكم في مختلف محافظات الضفة الغربية بهدف توفير بيئة عمل مناسبة ورفع كفاءة وفعالية عمل القضاء وتحسين وصول المواطنين للمعلومات الخاصة بقضاياهم، استمر العمل خلال العام ٢٠١٤ على استكمال عملية بناء وتطوير مرافق مجلس القضاء الأعلى وذلك من خلال المشاريع المقدمة من الجهات المانحة، وعلى النحو التالي:

١. تأهيل المباني والمقرات واقتناء محاكم جديدة:
 - افتتاح محكمة صلح في مدينة يطا: تم العمل على تجهيز مبنى مستأجر في المدينة تحقيقاً لغاية وصول المواطنين للعدالة في التجمعات السكنية القريبة من المنطقة وبهدف تخفيف العبء القضائي على المحاكم في منطقة الجنوب، وتم تخصيص مساحات مناسبة لأقلام الصلح بقسميها الحقوق والجزاء، قاعات للقضاة، الكاتب العدل، دائرة التنفيذ، صندوق المحكمة، النيابة العامة، والشرطة والنظارات.
 - تأهيل الجزء المخلّص من النيابة العامة في محكمة بيت لحم بالتنسيق مع مشروع كيمونكس، حيث تم القيام بأعمال إنشائية استكمالاً في مبنى محكمة بيت لحم بغرض التوسعة واستيعاب الموظفين الحاليين، بالإضافة إلى القيام بإعادة تقسيم المساحة الأمر الذي ساهم في تخصيص حيز لقلم السير، صندوق المحكمة، الأرشفة، وقلم الحقوق في قلمي الصلح والبداية.

٢. مشروع بناء المحاكم

- المشروع الكندي: بناء مشروع المحاكم في مختلف مناطق فلسطين هو مبادرة من الحكومة الكندية لصالح الشعب الفلسطيني بشكل عام، ولقطاع العدالة بشكل خاص، وذلك من خلال بناء وتجهيز مرافق المحاكم في محافظتي الخليل وطولكرم، وقد تم البدء بالعمل في بعض هذه المشاريع وبنسب إنجاز متفاوتة.

o المشروع الأوروبي: ضمن برنامج دعم سيادة القانون وتمويل من الاتحاد الأوروبي، سيتم تنفيذ إنشاء وتوسعة مباني المحاكم في عدة مواقع في فلسطين بالتعاقد مع وزارة المالية وإشراف ومتابعة وزارة الأشغال العامة والإسكان. ويتضمن المشروع إنشاء وتشطيب مبنى محكمة قلقيلية (صلح وبداية)، وإنشاء وتشطيب مبنى محكمة طوباس (صلح وبداية)، وإنشاء وتشطيب مبنى محكمة دورا (صلح وبداية)، وإنشاء وتشطيب مبنى محكمة سلفيت (صلح وبداية)، وإنشاء وتشطيب مبنى محكمة حلحول (صلح)، وتوسعة محكمة نابلس (أفقي وعموديا)، وتوسعة محكمة جنين (عموديا). وقد تم الانتهاء من وضع المخططات الخاصة لجميع المحاكم، حيث أن كل مساحة في المباني الجديدة تتلاءم مع الاحتياج الحالي والمستقبلي للمنطقة وجميعها تشمل في إنشائها جزءاً للنيابة العامة بالإضافة إلى الشرطة القضائية.

وعلى صعيد إدارة المشاريع، تم تنظيم زيارة لدائرة التفتيش القضائي للأردن بتاريخ ٢٩ و٣٠ نيسان / ٢٠١٤ للاطلاع على الإجراءات الإدارية والالكترونية المطبقة لديهم، للاستفادة منها وعكسها من خلال مشروع دعم التفتيش القضائي لدينا. ومراجعة لائحة التفتيش القضائي من قبل الخبير الذي تم تعيينه من قبل UNDP، وعرض التقرير على رئيس المجلس لمناقشته واعتماد التعديلات.

مشروع الاتحاد الأوروبي EU، فقد تم توقيع الاتفاقية الخاصة بالبداية من خلال (مشروع تعزيز الهيكل التنظيمي لمجلس القضاء الأعلى) وتم عقد أول اجتماع للجنة التوجيهية للمشروع في شهر كانون الأول / ٢٠١٤.

مشروع الشرطة الأوروبية EUPOL COPPS، فقد أنهت الوحدة العمل على (Mapping Report) مع الخبير القضائي من الشرطة الأوروبية، حيث تم عقد عدة اجتماعات مع رؤساء المحاكم، ومع رؤساء الدوائر على أن يتم تسليم التقرير لسعادة رئيس المجلس في شهر كانون الثاني عام ٢٠١٥، للاطلاع على التوصيات ومناقشتها.

كما وتناول التقرير أيضا **الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات** حيث سلط الضوء على أهم أهداف وإنجازات العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، واستعراض أهم الخطط المستقبلية للعام ٢٠١٥، حيث يلاحظ على نحو جلي أن تصميم البرامج اللازمة لضمان حسن سير العدالة وعلى رأسها برنامج إدارة سير الدعوى القضائية (الميزان) والذي يعمل حاليا بإصداره الثاني على متابعة جميع الملفات القضائية في جميع درجات التقاضي منذ لحظة تسجيلها إلى لحظة فصلها وأرشفتها، وأتمتة الإدارة وجعل نشاطاتها كافة تتم الكترونيا ومحوسبة تمت من أجل تحقيق الأهداف المتمثلة باختصار الجهد والوقت وتسهيل المتابعة وتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطن، وقد أفضى ذلك أن أصبح بإمكان المواطن الاستعلام وتقديم طلبات صرف الدفعات الكترونيا، والاستعلام عن القضايا الخاصة فيه بما فيها مخالفات السير، ووصولاً إلى استحداث نظام شبيه بالصراف الآلي ATM لتقديم الطلبات إلى دوائر التنفيذ على مدار ٢٤ ساعة، واستحداث مراكز خدمات ذاتية الكترونية على أبواب المحاكم لتقديم الطلبات في أي وقت، ويشير التقرير إلى أن الاستمرار في التقدم ومواكبة التطورات التكنولوجية المستمرة



يتطلب توفير الموازنة المالية اللازمة لتطوير الأجهزة والبرمجيات وعقد الدورات المتخصصة، ورغد الدائرة بالكوادر البشرية المؤهلة اللازمة، وتطبيق برنامج الميزان (٢) في المحاكم العسكرية بناء على اتفاقية التفاهم الموقعة مع الجهات المعنية. وتطبيق برنامج الميزان (٢) في المحاكم الشرعية بناء على اتفاقية التفاهم الموقعة مع الجهة ذات الاختصاص. ومن الأهداف المستقبلية للإدارة أعداد وتصميم برنامج محوسب خاص بالتفتيش القضائي وتطوير برنامج ميزان (٢) لملائمة نظام التسوية القضائية وتطوير برنامج ميزان (٢) ليتلاءم مع نظام العمر الافتراضي للدعاوى. وتطوير الخدمات الالكترونية في برنامج ميزان (٢) لحتوي خدمات أكثر وتشمل شريحة اكبر من المستفيدين.

أما القسم الثالث من التقرير السنوي التاسع للسلطة القضائية فهو يتطرق إلى أعمال المحاكم النظامية. وقد تم تحديد عدد من المؤشرات القابلة للقياس والمقارنة وذلك من أجل التعرف على أعمال المحاكم النظامية. والمؤشرات المعتمدة في هذا التقرير هي: مؤشر القضايا المدورة، مؤشر القضايا الواردة للمحاكم خلال السنة، مؤشر القضايا المفصلة، مؤشر القضايا المدورة والواردة، مؤشر نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة، مؤشر نسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي «الانجاز»، مؤشر متوسط عدد القضايا الواردة شهريا، ومؤشر متوسط عدد القضايا المفصلة شهريا؛ علما بأن المؤشرات الثلاثة الأخيرة تم إضافتها لأول مرة في التقرير الحالي.

يتطرق **الفصل الأول إلى مؤشرات أعمال محاكم الصلح**، حيث تبين أن القضايا الواردة لجميع محاكم الصلح باستثناء قضايا السير عام ٢٠١٤ بلغ ٥٠٨٩١ وبنسبة ارتفاع بلغت ١٩٪ مقارنة بالعام ٢٠١١، وحدث ارتفاعا في عدد القضايا المفصلة في جميع محاكم الصلح (حقوقية، وجزائية)، حيث وصل العدد في العام ٢٠١٤، ٢١٠٤ (٥٠٥٢٥) قضية، أي بنسبة زيادة وصلت إلى ١٨٪ مقارنة بالعام ٢٠١١، وأن الإنجاز الكلي في جميع محاكم الصلح للحقوق والجزاء عدا قضايا السير بلغ في الأعوام ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٥٧٪، ٦٠٪ على التوالي.

أما الفصل الثاني والذي تناول مؤشرات أعمال محاكم البداية فقد أظهر أن إجمالي عدد القضايا الواردة من القضايا المدنية والجزائية ارتفع عام ٢٠١٤ وبلغت ٧٠٦٠ قضية، وبنسبة زيادة ٩٪ بالمقارنة مع السنة السابقة. وواكب ارتفاع القضايا الواردة ارتفاعاً في القضايا المفصلة عام ٢٠١٤ ليصل إلى ٥٦٦٠ قضية، وبنسبة زيادة بلغت ١٦٪ بالمقارنة مع السنة السابقة. وبلغ إجمالي نسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي «الانجاز» من القضايا المدنية والجزائية، ٢٩٪ عام ٢٠١٣، ولترفع قليلا عام ٢٠١٤ وتصل إلى ٣١٪. وبلغ إجمالي متوسط عدد القضايا المفصلة شهريا ٤٧٢ قضية في عام ٢٠١٤، مقارنة ب (٣٩٦) قضية عام ٢٠١٣. وبلغ إجمالي متوسط عدد القضايا الواردة شهريا عام ٢٠١٤ (٥٨٨) قضية في حين كان عام ٢٠١٣ (٥٣٦) قضية.

وتناول **الفصل الثالث مؤشرات أعمال محاكم البداية كافة بصفتها الاستئنافية** وبين أن إجمالي عدد القضايا الواردة لمحاكم البداية بصفتها الاستئنافية المدنية والجزائية ارتفعت من (٤٠٦) قضية عام ٢٠١١ إلى (٤٤٣٩) قضية عام ٢٠١٢، ولتصل عام ٢٠١٣ (٤٤٦٠) قضية، ووصلت إلى (٣٦٤٣) قضية عام ٢٠١٤، وأن نسبة القضايا المفصلة إلى القضايا الواردة المدنية والجزائية

قد بلغت في عام ٢٠١٣، ٨٩٪، وبلغت عام ٢٠١٤، ٨٠٪، وأن نسبة القضايا المفصلة لمجموع المدورة والواردة- الإنجاز قد شهد تحسنا، فمن ٤٩٪ عام ٢٠١٣ إلى ٥٤٪ عام ٢٠١٤.

أما الفصل الرابع والذي تناول مؤشرات أعمال محكمة الاستئناف فقد بين أن عدد القضايا الواردة **لمحكمة استئناف رام الله** شهدت ارتفاعاً مضطرباً ما بين ٢٠١١ - ٢٠١٤. فقد وصل عام ٢٠١٣ (٤١٢٩) قضية، وفي العام ٢٠١٤ (٥٤٨٣) قضية. وقد لوحظ أن نسبة القضايا المفصلة ارتفعت قليلاً خلال العام ٢٠١٤ لتصل إلى ٩٧٪ مقارنة مع ٢٠١٣، حيث كانت ٩٥٪.

كما شهد عدد القضايا الواردة **لمحكمة استئناف القدس** ارتفاعاً مضطرباً ما بين ٢٠١١-٢٠١٤؛ فقد ارتفعت من (١٤٩٩) قضية عام ٢٠١١، وبلغت عام ٢٠١٣ (١٨٦٤) ولتصل إلى (٢٠٣٣) قضية عام ٢٠١٤. وأن نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة بلغت ٩٥٪ في العام ٢٠١٣ ولتنخفض قليلاً لتصل إلى ٩٤٪ في العام ٢٠١٤.

الفصل الخامس تطرق إلى مؤشرات أعمال محكمة النقض، حيث أظهرت البيانات أن عدد القضايا الواردة الكلية لمحكمة النقض شهدت ارتفاعاً كبيراً وبشكل ملحوظ خلال الفترة السابقة، حيث ارتفعت القضايا الواردة من (٤٣٦) قضية في العام ٢٠١١، إلى (٦٠٢) قضية عام ٢٠١٢، ولتصل في العام ٢٠١٣ إلى (١٢٦٩) قضية، وبلغت عام ٢٠١٤، (١٥٠٩) قضية بنسبة زيادة ١٨،٩٪ مقارنة بالسنة السابقة. رافق هذا الارتفاع ارتفاعاً مضطرباً في عدد القضايا المفصلة، فقد ارتفعت من (٣٧٨) قضية عام ٢٠١١ إلى (٧٠٢) قضية عام ٢٠١٢، وواصل العدد ارتفاعه ليصل إلى (١٣٥٨) قضية عام ٢٠١٣ ولكن حصل تراجع في عدد القضايا المفصلة عام ٢٠١٤ حيث وصل إلى (١١٠٠) قضية، وبلغت نسبة الإنجاز الكلي لقضايا محكمة النقض بشقيها الحقوق والجزاء ٥٤٪ عام ٢٠١٣، وانخفضت إلى ٤١٪ عام ٢٠١٤.

أما مؤشرات أعمال محكمة العدل العليا في الفصل السادس أظهرت ارتفاعاً في عدد القضايا الواردة من ٢٥٥ قضية عام ٢٠١٣ إلى ٣٢٧ قضية عام ٢٠١٤. وبلغت نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة ١٣٧٪ و ١٠٣٪، في العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على التوالي. أما نسبة الإنجاز الكلي لقضايا محكمة العدل العليا فقد بلغت ٥٥٪ في العامين ٢٠١٣، ٢٠١٤.

وفيما يتعلق **بمؤشرات أعمال المحكمة العليا في الفصل السابع**، فقد أظهرت البيانات ارتفاعاً في عدد القضايا الواردة، حيث بلغت (١٣) قضية عام ٢٠١٣، وذلك مقارنة في العام ٢٠١٢، حيث كان عدد القضايا (٦) فقط، ولتنخفض إلى (٥) قضايا في العام ٢٠١٤. وقد حققت المحكمة العليا في العام ٢٠١٤ ارتفاعاً كبيراً في عدد القضايا المفصلة مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بلغ عدد القضايا المفصلة (١٦) قضية مقارنة ب (١٢) قضية عام ٢٠١٣. ومن تتبع نسب المفصول إلى المدور والإنجاز الكلي وعدد القضايا المدورة إلى السنة القادمة يلاحظ أنه يوجد تطور إيجابي في خفض معدلات الاختناق القضائي في المحكمة العليا.

أما الفصل الثامن فقد تناول مؤشرات أعمال المحكمة الدستورية العليا، حيث يلاحظ أولاً أن قضايا المحكمة الدستورية، ولكن شهد عام ٢٠١٤ ارتفاعاً في عدد القضايا الواردة، حيث بلغت (٨) قضايا، وذلك مقارنة في العام ٢٠١٣، حيث كان عدد القضايا (٥) فقط. أما فيما يتعلق بنسب المفصول إلى الوارد والمدور (الإنجاز)، فقد بلغت هذه النسب ٥٧٪ عام ٢٠١٢ و ٢٥٪ عام ٢٠١٣.



٢٠١٣ ووصلت إلى ٢٩٪ عام ٢٠١٤.

أما الفصل التاسع والأخير والذي تطرق إلى مؤشرات أعمال الدوائر التنفيذ، فإن البيانات تظهر أن القضايا الواردة لم يوازه ارتفاع في القضايا المفصلة، حيث بلغ الوارد في **دائرة تنفيذ رام الله** عام ٢٠١٣ (٦٩٠٠) قضية، تم فصل (١٩٤٦) قضية بنسبة فصل إلى الوارد ٣٤٪، وفي العام ٢٠١٤ ورد (٧٨٠٤) قضية، تم فصل (٢١٤٤) قضية بنسبة فصل إلى الوارد ٢٧٪. وفي **دائرة تنفيذ نابلس** بلغ الوارد في العام ٢٠١٣ (٦٨٣٥) قضية، تم فصل (٣٥٧٤) قضية أي بنسبة فصل إلى الوارد ٥٢٪، وفي العام ٢٠١٤ ورد (٧٠١٩) قضية، تم فصل (٤٧٨٨) قضية أي بنسبة فصل إلى الوارد ٦٤٪. وفي **دائرة تنفيذ طولكرم** بلغ الوارد (٤١٣٨) قضية عام ٢٠١١ وتم فصل (٢١٠٨) قضية بنسبة ٥١٪، في حين في العام ٢٠١٢ ورد (٥٣٧٣) قضية وتم فصل (٢٣٠٢) قضية بنسبة ٤٣٪، وفي العام ٢٠١٣ ورد (٦٠٣٦) قضية، تم فصل (٣٤٩٦) قضية بنسبة ٥٨٪، وفي العام ٢٠١٤ ورد (٦٦١٢) قضية، تم فصل (٣٦٣٨) قضية بنسبة ٥٥٪. ويلاحظ من مجموع البيانات الواردة أنه يوجد ارتفاعا مضطربا في مجموع عدد القضايا الواردة في دوائر التنفيذ في الأعوام ٢٠١٣، ٢٠١٤، بواقع (٤٧٧٣١)، (٥٠٣٨٨) قضية على التوالي، وبلغت نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة عام ٢٠١٤ (٥٨٪) مقارنة ب ٤٤٪ عام ٢٠١٣.

و لمزيد من الايضاحات بالإمكان الرجوع للتقرير السنوي العام لسنة ٢٠١٣-٢٠١٤.

أنتهى.

و الله ولي التوفيق.

As for the ninth and final section which addressed the indicators of the Departments of Execution work, data has shown that increase in inward cases was not met by an increase in resolved cases, whereas the number of inward cases in the Ramallah Department of Execution during the year 2013 has reached (6955) cases, in which (1946) cases were resolved at a ratio of %34 (resolved cases as compared to inward cases). During the year 2014, there were (7854) inward cases, in which (2144) cases were resolved at a ratio of %27 (resolved cases as compared to inward cases). However, at Nablus Department of Execution, the number of inward cases has reached (6835) during the year 2014, in which (4788) cases were resolved at a ratio of %64 (resolved cases as compared to inward cases). At Tulkarem Department of Execution, the number of inward cases has reached (4138) cases during the year 2011, in which (2108) cases were resolved at a ratio of %51 (resolved cases as compared to inward cases). On the other hand, during the year 2012 the number of inward cases was (5373), in which (2302) cases were resolved at a ratio of %43; during the year 2013, the number of inward cases was (6036) cases, in which (3496) cases were resolved at a ratio of %58; during the year 2014, the number of inward cases was (6612) cases, in which (3638) cases were resolved at a ratio of %55.

It is noted, through the total of inward data, that there is a steady increase in the total of inward cases at the Departments of Execution during the years 2013 and 2014, at a consecutive increase of (47731) and (50388) consecutively. Moreover, the number of resolved cases as compared to inward cases during the year 2014 has reached (%58) as compared to %44 during the year 2013.

For further clarification please refer to the annual report for years -2013 2014.

The End

compared to %95 during the year 2013.

Jerusalem Court of Appeals has also witnessed a steady increase in the number of inward cases between the years 2014-2011; whereas the number of cases have increased from (1499) cases during the year 2011 to reach (1864) cases during the year 2013 and (2033) cases during the year 2014. The ratio of resolved cases as compared to inward cases has reached %95 during the year 2013 as compared to %94 during the year 2014.

The fifth section addressed the indicators of the Court of Cassation work, whereas data has shown that the total number of inward cases of the Court of Cassation has witnessed a significant increase during the previous period; inward cases increased from (436) cases during the year 2011 to reach (602) cases during the year 2012, (1269) cases during the year 2013 and (1509) cases during the year 2014, at a growth rate of %18.9 as compared to the previous year. This increase was accompanied by a steady increase in resolved cases; numbers continued to increase reaching (1358) cases during the year 2013. However, the number of resolved cases during the year 2014 declined to (1100) cases, and the total ratio of accomplishment of the Court of Cassation cases (Rights and Penal) has reached %54 during the year 2013, and has declined to %41 during the year 2014.

As for **the indicators of the Supreme Court in the seventh section**, data has shown an increase in the number of inward cases, whereas they have reached (13) cases during the year 2013 as compared to (6) cases only during the year 2012, and have decreased to (5) cases during the year 2014. However, during the year 2014, the Supreme Court has realized a significant increase in the number of resolved cases as compared to previous years, whereas the number of resolved cases has reached (16) cases as compared to (12) cases during the year 2013. And through perusing the ratios of resolved cases as compared to total rounded and settled cases and the number of rounded cases to the upcoming years, it is noted that there is a positive improvement in the ratios of judicial crowdedness in the Supreme Court.

The eighth section addressed the indicators of the Supreme Constitutional Court Work, whereas it is noted that the cases of the Supreme Constitutional Work have witnessed during the year 2014 an increase in the number of inward cases, whereas they have reached (8) cases during the year 2014 as compared to (5) cases only during the year 2013. As for the ratios of resolved cases as compared to rounded and settled cases (accomplishments), they have reached %57 during the year 2014, %25 during the year 2013, and %29 during the year 2012.

The first section addresses the indicators of the Court of Magistrate work, whereas it is indicated that all inward cases of the Court of Magistrate, except for traffic cases, during the year 2014 has reached 50891 at a growth rate of %19 as compared to the year 2011. Also, there has been an increase in the number of resolved cases in all Courts of Magistrate (Rights and Penal), whereas the number of cases during the year 2014 has reached (50525) at a growth rate of %18 as compared to the year 2011. Total accomplishment in all Courts of Magistrate (Rights and Penal), except for traffic cases, has reached %57 and %60 consecutively during the years 2013 and 2014.

However, **the second section which addressed the indicators of the Court of First instance work** has showed that the total number of inward cases (Civil and Penal) has increased during the year 2014 to reach 7060 cases, at a growth rate of %9 as compared to the previous year. Inward cases have continued to increase in the number of resolved cases during the year 2014 to reach 5660 cases, at a growth rate of %16 as compared to the previous year. The total ratio of resolved cases as compared to total rounded cases “accomplishment” of civil and penal cases, has reached %29 during the year 2013 and %31 during the year 2014. Total average of monthly resolved cases has reached 472 cases during the year 2014 as compared to (396) cases during the year 2013. The total average of monthly inward cases during the year 2014 has reached (588) cases as compared to (536) cases during the year 2013.

The third section addressed the indicators of all the Courts of First Instance in its appellate capacity and has showed that the total number of inward cases of the Court of First Instance in its civil and penal appellate capacity has increased from (4006) cases during the year 2011 to reach (4439) cases during the year 2012, (4460) cases during the year 2013, and (3643) cases during the year 2014. The ratio of resolved cases as compared to inward civil and penal cases has reached %89 during the year 2013 and %85 during the year 2014. The ratio of resolved cases as compared to total inward and rounded cases was %49 during the year 2013 as compared to %54 during the year 2014 – accomplishment has witnessed improvement.

The fourth section which addressed the indicators of the Court of Appeals work has shown that the number of inward cases of Ramallah Court of Appeals has witnessed a steady increase between the years 2014-2011, whereas during the year 2013 the number of cases has reached (4129) cases and (5483) cases during the year 2014. It was also noted that the number of resolved cases has slightly increased during the year 2014 to reach %97 as

The report also addressed the **General Administration of Information Technology**, highlighting its most significant objectives and accomplishments for the years 2013 and 2014. The Department's major future plans for the year 2015 were emphasized; it is noted that the programs required for ensuring justice progress, headed by the Judicial Litigation Progress Administration Program (Mizan) in its second edition, which is currently working on pursuing judicial files in all levels of litigation, as of the moment of registration to settlement and finally archiving, are electronically computerized so as to realize the objectives represented in reducing effort and time, facilitating follow-up, and improving the quality of services provided to citizens. This has enabled citizens to inquire, file applications and disburse payments electronically, and has also enabled them to inquire about their cases including traffic offenses (tickets). The Department has also established a system similar to that of the ATM, enabling citizens to file applications to executive departments round the clock, and has also established e-service centers at courts' gates for filing applications at any time.

Moreover, the report indicates that continued progress and keeping pace with technological advancements requires the provision of a certain budget, so as to develop hardware and software, conduct specialized training courses, provide the Department with qualified human cadres, implement Mizan Program (2) in Military Courts based on the memorandum of understanding signed on with the relevant authorities, and implement Mizan Program (2) in Shari'a Courts based on the memorandum of understanding signed on with the relevant authorities. The Department's future objectives include preparing and designing a computerized program for judicial inspection, developing Mizan Program (2) to suit the Judicial Settlement System, developing Mizan Program (2) to suit the Claims' Virtual Age System, and developing e-services in Mizan Program (2), containing more services that include a wider segment of beneficiaries.

As for the **third section** of the Judicial Authority's ninth annual report, it addresses the work of regular courts. A number of measurable and comparable indicators have been determined in order to identify the work of regular courts. The adopted indicators in this report are as follows: the rounded cases indicator, the courts' inward cases indicator during the year, the resolved cases indicator, the inward and rounded cases indicator, the ratio of resolved cases as compared to inward cases indicator, the ratio of resolved cases as compared to the entire rounded cases "accomplishments" indicator, the monthly average of inward cases indicator, and the monthly average of resolved cases indicator; noting that the last three indicators have been added to the current report for the first time.

Courts' Construction project:

- The Canadian Project: the Courts' Construction Project across Palestine is an initiative granted by The Canadian Government for the Palestinian people in general, and the justice sector in particular. The project is to be done through building and equipping court facilities in the governorates of Hebron and Tulkarem, whereas work has commenced in some of these projects at varying ratios.
- The European Project: within the Rule of Law Support Program funded by the European Union, court buildings shall be erected and expanded in several Palestinian regions via contractual agreement with the Ministry of Finance and the supervision of the Ministry of Public Works and Housing. The project shall include the erection and construction of Qalqilya court building (Magistrate and First Instance); erection and construction of Tubas court building (Magistrate and First Instance); erection and construction of Salfet court building (Magistrate and First Instance); erection and construction of Halhul court building (Magistrate and First Instance); expansion of Nablus court (vertically and horizontally); and expansion of Jenin court (vertically).

Accordingly, plans for all courts have been put in place, whereas each area of the new buildings shall be in line with the regions' current and future needs, and includes a section allocated for the public prosecution and the judicial police.

With regards to project management, a visit to the Judicial Inspection Department in Jordan has been organized on 2014/04/30-29, to peruse the administrative and electronic procedures applicable in the Department, so as to benefit therefrom and reflect these applications through our Judicial Inspection Support Project. Also, during the visit the expert appointed by the UNDP reviewed the judicial inspection regulations and submitted his report to the Council's President for deliberation and approval of amendments.

The EU Project: the agreement of commencement has been signed through the (High Judicial Council Organizational Structure Enhancement Project), whereas the first meeting of the project's steering committee has been conducted in December 2014.

EUPOL COPPS Project: the unit has completed its work on the Mapping report with the European police judicial expert, whereas several meetings with the courts' presidents and heads of departments have been conducted, and their reports have been submitted to HE Council's President, in January 2015, for perusal, recommendations and deliberation.

employees, ensuring work efficiency, whether in courts or other departments. Presently, the Unit's final form is in progress to be approved by the official competent authorities.

Moreover, the Council's plan for year 2015 has been finalized, within the scope of HE's priorities and directions, and pursuant to the strategic plan and executive policies of the justice sector, and through the support of the committee appointed to develop the Council's executive plan.

Additionally, and via the assistance of the team responsible for preparing the Council's annual budget for the year 2015, all strategic programs, goals and objectives with regards to the budget forms have been completed, discussed and approved by the Ministry of Finance.

Also, a study regarding the possibility of opening a Court of Magistrate in the northwest Jerusalem area has been completed, within the directions of the Council's President who emphasized decentralization in the provision of litigation services and facilitated citizens' access to the courts services.

In the field of infrastructure, and within the scope of the High Judicial Council's plan regarding the development of courts' infrastructure across the West Bank in view of providing a suitable work environment, raising the efficiency of judiciary work, and improving access of citizens to information regarding their cases, during 2014 construction works and development of the Council's facilities resumed through the projects provided by donors, as follows:

1. Reconstruction of buildings and premises, and opening of new courts:
 - o Opening a Court of Magistrate in Yatta: a rented building in the city has been prepared and equipped to enable citizens' access to justice in nearby communities, and to lighten the judicial burden of courts in the southern area. Appropriate areas have been designated for the registries of the Court of Magistrate in both its divisions, Rights and Penalty, as well as halls for Judges, the Notary Public, the Department of Execution, the Court's Treasury "Cash Teller", the public prosecution, police and detention rooms.
 - o Reconstructing the vacated section of the public prosecution in Bethlehem's Court with coordination with the CHEMONICS project, wherein supplementary construction works have taken place in the building for the purposes of expansion and accommodating current employees. Moreover, the area was re-divided so as to allocate areas for the proceedings registry, the court's treasury "Cash Teller", archive, the rights' registry in both the registries of the Court of Magistrate and the Court of First Instance.

year. Also, all completed files were archived on Bisan software and sent to the bank for disbursement to beneficiaries.

Furthermore, the report signified that the **Department of Storage and Supplies**, which is considered a vital and significant branch for fulfilling the requirements of the Judicial Administrations and Courts necessary to ensure functionality, has been provided with a program which meets the needs of the Department and links it to the Council's courts and divisions, enabling these parties to request their supply needs through the Council's network.

As for the **Department of Control and Quality**, which conducts administrative control visits to all divisions of the courts, it is regarded as one of the Council's primary departments. The employees of the Department conduct visits to courts and audit the administrative work of all divisions. It also notifies the Chief Justice with the noted pros and cons which it comes across, and files reports to HE stating all administrative notes regarding the work of the courts' divisions, and includes therein the required and necessary recommendations in view of avoiding errors and enhancing the positives. Additionally, the Department has completed during the previous two years all administrative investigations referred by the High Judicial Council to the Department, and has submitted its recommendations to the competent authorities. And within the scope of its future vision and plan, the Department has been keen on correcting all administrative errors in courts, as soon as they arise, and took to informing HE President of the High Judicial Council of all administrative violations, as soon as they arise, and providing mechanisms for correction thereof.

Through explanation and analysis, the report addressed the work of the **Planning and Project Management Unit**, being an institutional development tool that carries out the task of supporting and assisting the High Judicial Council in the fields of designing and implementing short-term strategic plans consistent with the Justice Sector's strategic plan and the PNA's plan, in addition to following-up on and assessing it thereof.

The year 2014 has witnessed several activities and achievements with donors in the areas of infrastructure, cadre training and work development.

On the level of strategic planning, the UNDP's 2014-2013 strategic plan has been discussed and researched, and notes regarding judiciary and development programs for that period have been made. The committee assigned to develop the Council's organizational structure has researched the administrative needs and developed a future vision for organizing administrative work in the Judicial Authority in line with the aspirations of its

their publications with regards to legal affairs. It also signified the tasks of communication with different divisions and departments so as to coordinate activities and events. Moreover, the report focused on numerous activities concerned with increasing the effectiveness of foreign communication with local and foreign partners in order to find ways to cooperate on the one hand, and deliver the Council's message on the other hand.

In its second section, the report illustrated the main works of **the Courts' Administrative Divisions**, summarized in the application of administrative laws and policies applicable in the Judicial Authority such as: following-up on leaves, personnel files, official working hours, financial and administrative matters with regards to all employees in divisions and courts, and completing maintenance of electronic hardware and software, and in courts' premises. Consistent with the developments in which HE President of the Council seeks to bring about so as to promote judiciary, in June 2014, he suggested that the Courts' Administration be run by HE to enable the judges to pursue judicial rather than administrative work. The Courts' Administration includes many departments that fall under the General Department of Administrative and Financial Affairs, and they are represented in the following:

Department of Administrative Affairs; whereas the Department's annual report for the years 2013 and 2014 has highlighted the Department's accomplishments implemented via its three divisions: Personnel Affairs Division, Payroll and Appointments Division, and Administrative Services Division. The Department also assumes the major objectives which each divisions seeks to realize during the year 2013, and the Department's objectives and accomplishments during the year 2014. The report also addresses the main issues, obstacles and challenges encountered by the Department during the years 2013 and 2014, as well as the future proposals and objectives in which the Department seeks to realize during the year 2015.

However, as regards to the work of the **Financial Administrative Department**, it has been noted that the High Judicial Council budget for the financial year 2014 has reached (11,250,000) shekels, at an increase of (250,000) shekels as compared to the previous year. It has also been noted that the Department was able to prepare and complete all financial transactions without delay, as soon as they were received by the Financial Department. Moreover, the Department communicated with beneficiaries in order to finalize the financial transactions required for following-up on and auditing petty cash funds existing with courts, and has pursued deficiencies of funds and prepared financial claims in order to recover advances. Additionally, the Department has followed-up on financial matters with banks and the Ministry of Finance so as to avoid any outstanding financial issues for the upcoming financial

to attend (the Constitutional Council conference in Beirut), **participating in events that strengthen foreign relations** such as: participating in celebrating Queen Elizabeth's birthday and the US Independence Day celebration.

The office of the High Judicial Council is regarded as the primary link which organizes work and provides full administrative support to His Excellency.

However, as for the **Department of Media and Public Relations**, the report has referred to **the Judicial Media center** as an interactive link between the Judicial Authority and the public; a center represented by individuals and, social and media institutions whose primary role is to develop communication channels with the public and deliver the Council's message through various means of media as well as through sessions and meetings coordinated in cooperation with other divisions of the Council. The center was also concerned with establishing numerous and various partnerships that significantly contributed to the development of the Judicial Authority's vision, and determining priorities based on needs.

According to the stated in the strategic plans for years 2013-2011, the goals of the Judicial Media Center during the year 2013 centered on adopting and preparing media spokespersons to represent the Judicial Body, enhancing coordination relations with civil, legal and academic institutions, and periodically updating the Council's Arabic and English webpage with the Council's news and information.

The Media Center continued to work within the axes adopted during the first half of the year 2013, in conjunction with HE Judge Ali Muhanna assumption of position. Consequently, the Center focused on the Judicial Authority's new vision, represented in bringing about developments that shall guarantee access to justice as the citizens' right, according to the integrative relationship and enhancement of partnership between the prosecution, advocates, police, judicial police and the judiciary, as well as modernization of judicial laws, enhancement of partnership with the community without prejudicing the independence of the judiciary. Moreover, the Center focused on strengthening the role of modern technology in proceedings, adopted new mechanisms for notifications, and provided the judicial cadre with highly qualified staff.

As for **Public Relations**, which is regarded as an earmark in the field of social communication with individuals and relevant institutions; this Department is concerned with serving the Council's vision and objectives, and it employs its efforts in order to advance in its present and future tasks.

The report has also indicated the major accomplishments in the field of communication with Arab scientific institutions which aimed at obtaining

Moreover, HE pursued the courts' projects of Tulkarem and Hebron, and conducted meetings with the local and international partners in view of developing the infrastructure and improving the litigation environment.

HE also held a meeting with the Association of Banks in Palestine, within the framework of consultation and integration between the Judicial Authority and other sectors so as to respond to their needs on the one hand, and improve judiciary performance on the other hand. The meeting was concluded by recommendations to assign a competent Judiciary Body designated to assume banks' matters. Furthermore, a meeting was held with the Federation of Insurance Companies in view of discussing the nature of the sector's needs required for the development of judiciary performance, and promotion of investment climate and economic development in Palestine. Since HE Counselor Ali Muhanna assumed the High Judicial Council, (17) Judicial Council sessions have been conducted.

HE also put time into improving the public's services by introducing the new updates made to the registries and fund of Bethlehem Court, and opening the treasury "Cash Teller" of Ramallah Court which was updated via the support of the USAID. He also looked into the work plan for year 2015 in cooperation with the Director of the Access to Justice and Rule of Law Project, implemented by the UNDP.

In addition, HE was keen on completing judicial training, which had been conducted during the year 2014 and which had included two types of training: the first type is related to the training courses held within Palestine (internal training), and the second type is concerned with training courses held outside of Palestine (foreign training).

Additionally, the Council President held periodic meetings with associate organizations including, the head of the Central Bureau of Statistics; in order to enhance partnership within the scope of the Judicial Authority's statistical information. Also, a series of meetings took place between the Prime Minister and HE so as to follow-up on and discuss the needs of the two Judiciary and Executive Authorities, and enhance their integrative relationship. Another meeting was held with the International Legal Institution to prepare for signing on a memorandum of understanding between the two parties, in addition to conducting a series of meetings with international guests such as: the Official of Judicial Medicine in Egypt, the Quartet representative, and the Judicial Media expert, Mike Wickstead. HE continued to conduct numerous meetings so as to **exchange expertise with judicial and international systems and acting partners** such as: visiting the Kingdom of Jordan, and visiting Lebanon in order

courts; whereas the year 2014 has witnessed and increase in the number of schedules reaching (68) schedules and an increase in reports to reach a number of 67 reports for the year 2014 as compared to 62 reports for the year 2013; and the ratio of inward, resolved and rounded judgments. The Office also works with the cooperation of the Planning Department on establishing legal libraries in each court, whereas the Office has prepared and selected a list of books for all the libraries affiliated with the High Judicial Council. Furthermore, the Technical Office assumes supervision of all the Council's libraries and is responsible for keeping track of the libraries' resources for the purpose of providing the libraries with new books.

The report has also addressed the **Department of Judicial Inspection**, which assumes control of the judges' behavioral and professional performance and assessment thereof. The Department has conducted numerous periodic visits reaching (74) visits during the year 2013, whereas during the year 142) 2014) cases were investigated, resolving (106) cases therefrom. Judgment ranged between filing papers and recommending transference for procedural follow-up and notifying judges with notes regarding their procedures during trials. During the year 2015, the Department plans to complete its assessment of all judges under evaluation in Palestine, provided that such be done annually rather once every two years.

Furthermore, the report covered the activities of the **High Judicial Council's President's Office**, constituting a significant phase with respect to the accomplishments realized at the level of the High Judicial Council departments on the one hand, and at the level of local and international partners on the other hand. This was made possible through systematic steps aimed at improving the performance of the Judicial Authority, activating the departments, and strengthening the relationship with partners. **The activation of the departments' work and capacities** began by cancelling the Judicial Training Department and the Judicial Studies and Research Center, and holding a meeting with the Planning Department so as to discuss the department's work and set the Council's future perceptions in terms of financing and planning, as well as discuss the terms of the Justice Sector Plan. **As for generating improvements in the judiciary sector**, a new Secretary General and Vice-Secretary General have been appointed to the High Judicial Council; fifteen new Magistrate Judges, graduates of the Palestinian Judicial Institute, have been appointed as well; a declaration has been made regarding a judicial contest aimed at selecting ten judges so as to assume the position of Magistrate Judge; a declaration has been made regarding the Judicial Selection for the year 2015/2014; also the High Judicial Council announced, exceptionally, to whoever of the members of the public prosecution wishes to be transferred to judiciary at the position of Magistrate Judge, in the southern governorates (the Gaza Strip).

and has uploaded it to the High Judicial Council website. The Department has also directly organized the mechanism with the competent authorities so as to hasten the process of responding to complaints and following-up on related matters via fax, email and phone; in view of lighting the burden of the citizen and explaining the mechanism of filing complaints and receiving responses.

The future vision of the Department of General Secretariat was revealed through the continued development of administrative staff skills, the comprehensive updating of the judges' personal information, and increased communication with other departments, so as to complete transactions and integrate the Complaints Department in the organizational structure as a competent department whose affiliations are determined. The department also prepared a program for the complaints, electronically archived, and linked it with the departments of Judicial Inspection and Control and Monitoring.

As for the Technical Office, which has been established pursuant to Article (9) of the Judicial Authority Law No. (1) for year 2002, Article (26) of the Law of Formation of Regular Courts No. (5) for the year 2001, and the Internal Statute No. (1) for the year 2006; whereas the two said Articles stated that the office shall be responsible for drawing out, classifying and publishing the legal principles issued by the Supreme Court. The office shall also be responsible for preparing required legal studies, opinions and researches; preparing required legal researches upon the request of the Chief Justice or one of the Supreme Court's divisions; preparing Internal Statute projects for the Judicial Authority Law and presenting it to the Council for due approval accordingly; conducting seminars, training courses, legal conferences, inside and outside Palestine; and all consequential coordination with the competent authorities as well as receiving educational grants and presenting them to the President of the Council for further perusal.

Therefore, the office has commenced to collect all judgments issued by the Supreme Court since its inception in 2002, in both Ramallah and Gaza. The Technical Office has made all the judiciary judgments issued by the Supreme Court accessible to the judges and persons interested in the law through the Muqtafi webpage, pursuant to the memorandum of understanding signed on between the President of the High Judicial Council and Berzeit University. This database has been linked to Mizan program (2), enabling judges to easily access the judgments to any case and the relevant legislations thereof. The office has realized many accomplishments such as, publishing books on the Principles of the Law, and completing e-publishing. Moreover, the Research and Statistics Department at the Technical Office shall prepare periodic, monthly and annual schedules based on inward statements from

In line with this new outlook, HE Judge Ali Muhanna, since assuming presidency of the Council, has pursued work in courts, and perused the logistic, material and moral needs of courts through conducting periodic visits to the regular courts; whereas he has conducted frequent visits which included all courts.

The first section of the 2014-2013 report has addressed, through explanation and analysis, the work and performance of the High Judicial Council departments by adopting specific sub-titles as previously stated. This has been done so as to provide the reader with a comprehensive picture of the substance of the work of these departments and its terms of reference, objectives and achievements and the main challenges and future plans of the Council.

Hence, the Council commenced enforcement of its legitimacy, mission, objectives and competencies as the supreme judicial authority, representing the Palestinian Judicial Authority and constituting the fundamental component which guarantees the Authority's independence; whereas it is entrusted with the administrative supervision of the Judiciary System. The Council was established pursuant to the provisions of the Judicial Authority Law No. (1) for year 2002.

The report also addressed the Department of General Secretariat directly associated with the President of the High Judicial Council which, since its establishment, has witnessed significant improvement in the administrative, technical and professional fields in the application of objectives that fall under the framework of logistic and administrative support provided to the Office of the High Judicial Council. That is in addition to the role it plays in facilitating judge's matters and affairs through these two departments: Council Affairs Support Department; and Judges Affairs Department, and departments affiliated therewith.

The Department of General Secretariat has recently realized a quantum leap at the professional and administrative levels in running the affairs of the Council and the judges. This improvement is attributed to the quantitative and qualitative development of the administrative cadre operating therein since its establishment. Recently, the Department of General Secretariat has established a Complaints Department to serve as a link between the citizens and the Council's administration, so as to facilitate the process of following-up on complaints received by the Council and responding to these complaints according to the applicable law and mechanisms. The number of complaints, since activating the Department in the year 2014-2011, has reached (546) complaints. Moreover, the Department of General Secretariat has completed amending the complaints' form adopted since the year 2011,

Summary

The Judicial Authority in Palestine has taken upon itself to issue annual reports so as to illustrate the performance of the Judicial System through monitoring the work status of regular courts, of all types and degrees, nationwide, as well as the performance of the supporting administrative departments therefrom. The successive reports have relied on the extrapolation of the works executed in comparison with the strategic goals, plans and programs of the justice sector and the Judicial Authority, in particular, being the most important component of this sector, which patrons and protects rights and ensures the application of the Rule of Law, equality and justice for all.

The High Judicial Council is the supreme judicial authority which represents the Palestinian Judicial Authority, and constitutes the fundamental component guaranteeing the Authority's independence; whereas it is entrusted with the administrative supervision of the Judiciary System. The council was established pursuant to the provisions of the Judicial Authority Law No. (1) for year 2002.

Moreover, the ninth report issued by the High Judicial Council was divided into **three sections**: each section included several titles and chapters that address the accomplishments of the Judicial Authority in the areas of legal and administrative structure; they have addressed all administrations' functional and organizational statuses, in terms of efficiency and capacity to accomplish tasks, whether those related to training and appointing cadres, strengthening accountability and monitoring, or infrastructure and updating operations. Furthermore, this report is distinct from previous reports in several aspects: this report covered the two previous years 2014-2013, and each section contained a set of titles which included a preface and background on the subject, identifying the objectives so as to form a normative reference when accessing accomplishments; and titles related to challenges, outcomes, proposals and the future vision of the Council. Also, the reader may note that some amendments to the High Judicial Council administrative structure have been made such as; some departments have been cancelled while others were integrated pursuant to the decision of HE President of the High Judicial Council, Judge Ali Muhanna, who decided to cancel the two departments of research and the department of Judiciary Training in order to avoid repetitive work and reduce the amounts of wasted money, time and effort, and utilize qualified human resources and merge the Court Administration Office with that of the High Judicial Council President Office so as to make time for judges to focus their energies on judicial rather than on administrative work.

Acknowledgements

First of all, I would like to note that all the accomplishments and successes realized are the result of collective action and accumulation of expertise, in which many have contributed. Therefore, to all those who contributed, I give you my regards and appreciation whilst emphasizing that we still have a lot of work ahead of us; you are partners in the judicial edifice in which, together, we seek to build, develop and enhance so as to make it worthy of Palestine, its people and its cause.

In my name, the name of the High Judicial Council, honorable judges and the judiciary personnel, we thank all the strategic partners at the national and international levels, donors and consultants, who have provided and continue to provide scientific and physical support; stressing that our partnership is vested and continuous. I would also like to thank all the colleague judges and staff of the Judicial Authority for all their efforts towards realizing advancement in the path of responding to the Palestinian needs.

Allah is the grantor of success and He guides to the right path.

Respectfully & Sincerely

Judge Ali Muhana
Chief of Supreme Court
Chief Justice



HE Judge Ali Muhanna performing the constitutional oath before President
Mahmoud Abbas

of the Rule of Law. The figures also indicate a decrease in the role of parallel justice and the illegal methods used in resolving disputes. Moreover, this increase constitutes an additional challenge which requires the exertion of more efforts, and logistical and human energies needed to face it.

We have been keen on promoting integration between the authorities of the State of Palestine so as to raise the level of Judiciary performance, serve the citizen and the national project, and realize judicial independence; aware of the responsibility borne by the judicial authority in safeguarding human dignity and human rights, in realizing public and private deterrence, and in preserving the legal positions and protecting public order. We do so with complete faith in Allah Almighty that we shall realize our dream of establishing an independent sovereign Palestinian State with its capital Jerusalem, God willing.

May you perpetually be an asset to Palestine, its people and its cause

Respectfully



Judge Ali Muhanna
Chief of Supreme Court
Chief Justice

Mr. President Mahmoud Abbas “Abu Mazen”

His Excellency President Mahmoud Abbas «Abu Mazen» – may God protect him.

President of the State of Palestine

Chairman of the Executive Committee of the Palestine Liberation Committee

President of the Palestinian National Authority

The Judicial Authority gives you its best regards, and wishes your Excellency good health and prosperity. We would like to submit to you the Judicial Authority’s executive summary of its ninth annual report, which highlights the major aspects of change in the performance of the Judicial Authority during the years 2013 and 2014.

Courts’ performance indicators have indicated that the Palestinian Judiciary has realized distinctive advancement during the year 2014, despite the significant challenges it faces, represented in the ongoing occupation and lack of sovereignty in Palestine, and its impacts on the Rule of Law. However, with the support of your Excellency, providing the Judicial System with judges, despite the limited available resources, and your responsiveness to legislative requirements and the efforts exerted by all the employees of the Judicial Authority, we were able to address these challenges and raise the ratio of resolved cases as compared to the increasing numbers of inwards.

Moreover, in addition to its quantitative accomplishments, the High Judicial Council has focused its efforts on improving the quality of the judiciary services provided to the public through increasing reliance on advanced technology on the one hand, and by promoting guaranteed harmonious fair trials and International Conventions that are signed on by the State of Palestine, in view of developing a Human Rights Law System, on the other hand.

The High Judicial Council has re-structured the administrative and organizational work of various courts and the departments affiliated with the Judicial Authority in accordance with the principles of productivity, transparency and enhanced control systems designed to realize the best outcomes at the lowest possible cost. The outcomes of this report indicate an increase in the rate of cases received by the various regular courts, followed by an increase in the rate of inward cases to various levels of regular courts, which was followed by an increase in the ratio of resolved cases, indicating improvement in the effectiveness of the Judicial System. The report further indicates an increase in public confidence in Judicial Organizations and the Bodies responsible for maintaining law and order and promoting the principle





State of Palestine

High Judicial Council

The Ninth Annual Report
2013 and 2014

“Executive Summary”

Ramallah – Palestine

Supported by
The UNDP/UN Women Joint Programme : Justice and Security

